تاريخ المغرب

كبسولة: الدولة العلوية (1665- 1790)

إعداد: سعاد بنعلي

يكتسي العهد العلوي الأول أهميته من كونه مرحلة انتقالية بين عهدين، تذبذبت فيهما السلطة السياسية بين الضعف والقوة، وبين السعي للحفاظ على هيبة الدولة، في مجال تجاذبته الانقسامات الناتجة عن أزمة تداول السلطة بعد وفاة السلطان، والتصدي للضغوط الأوربية المتنامية.

سعينا في الدرس السابق أن نبرز الظروف العامة التي عاشها المغرب في القرن السابع عشر منذ وفاة المنصور السعدي. وخلاله توقفنا عند الصراعات المريرة بين قوى مختلفة سعت إلى توحيد المغرب تحت سلطتها وهو ما تأتى للإمارة العلوية التي انطلقت من تافيلالت.

ينتمي العلويون إلى الفرع الحسني لبيت النبوة، لذلك يعد نسبهم الشريف من أهم عوامل مشروعيتهم السياسية، حيث ساهم ذلك في التفاف قبائل تافيلات حولهم لصد الأطماع السملالية والدلائية. وقد نجح المولى الرشيد (1665- 1672) في خلق قاعدة قبلية انطلقت من الشرق نحو فاس ومنها إلى باقي مناطق المغرب، ليتم توحيد البلاد تحت سلطة الدولة العلوية بعد القضاء على نفوذ الدلائيين في الوسط والسملاليين في الجنوب.

أولا. المولى إسماعيل: تقوية السلطة المركزية واستعادة هيبة الدولة

استلم **المولى إسماعيل** سدة الحكم مباشرة بعد وفاة أخيه الرشيد إثر حادث بمراكش سنة 1672. وقد مكنته الحنكة السياسية التي اكتسبها إبان ولايته على فاس ومكناس في عهد أخيه الرشيد من تنظيم الدولة وإعادة الأمن والاستقرار الداخلي والتصدي للتحديات الخارجية. إلا أن عودة الاضطرابات الداخلية بداية عهده ساهمت في اتخاذ إجراءات صارمة؛ على رأسها مركزة الدولة وحل مشكلة الجيش ومراقبة تحركات القبائل الثائرة. وفي هذا الصدد اتخذ من مكناس عاصمة لملكه لمساندة أهل مراكش خاصة بعد ثورة فاس وحصار المولى إسماعيل لها لما يزيد عن السنة، مما جعل العلاقة بين العاصمة الإدريسية والمخزن الإسماعيلي علاقة متوترة أرخت بظلالها على ما تبقى من عهده.

ساهمت أزمة التنظيم العسكري المرتبطة بهيكلة الجيش في توجه السلطان المولى إسماعيل إلى إرساء جيش بديل يدين له بالطاعة والولاء، ويجنبه تداعيات الولاءات القبلية وتأثير

التناحرات الناجمة عنها على استقرار الدولة وقوتها. لذلك كانت أولى خطوات تدعيم ركائز سلطته هي تكوين جيش **عبيد البخاري**، حيث اقترح محمد عليليش على السلطان مشروع تأسيس جيش من العبيد مُسلهمة من تجربته مع البلاط السعدي. وقد طرحت المسألة أزمة داخلية ارتبطت بضم الحراطين إلى جيش العبيد، خاصة وأن هؤلاء اعتُبروا أحرارا حسب الفقه الإسلامي، وبالتالي عدم شرعية ضمهم للجيش الجديد؛ مما أعاد التوتر إلى العلاقات بين السلطان والحاضرة فاس من خلال معارضة علمائها. تم تجاوز مسألة الشرعية الدينية للجيش من خلال الحصول على فتوى تجيز ذلك من علماء مصر المملوكية.

لقد نجح المولى إسماعيل بذلك في أن يعيد للدولة هيبتها، فاستتب الأمن والاستقرار، مما سمح بانتعاش التجارة الداخلية، خاصة وأن هذا الجيش قام بوظيفة مزدوجة؛ الأولى عسكرية تتمثل في مراقبة تحركات القبائل ومحاصرتها، والثانية عمرانية بحكم مساهمته في بناء القصبات التي خصصت لتحصين الطرق التجارية والتصدي للتمردات الداخلية. ولعل أخطر الثورات التي واجهها العهد الإسماعيلي هي ثورة ابن أخيه **ابن محرز** في الجنوب. لم يكتف هذا الأخير بالسيطرة على منافذ التجارة الصحراوية وتقديم نفسه كممثل في التجارة مع الأوربيين، بل واستمال القبائل المتاخمة لمراكش وتحالف مع عمه المولى الحران، وكسب تأييد فاس في صراعه مع السلطان. مما جعل من ثورته الأعند والأطول مدة في الإخماد. لقد تطلبت عملية تطويع المناطق الجنوبية ما يزيد على أربع عشرة سنة من الكر والفر، ومما زاد من صعوبة الأمر انضمام قبائل سوس لتلك الثورة. ولن يتمكن المولى إسماعيل من السيطرة على مراكش وأحوازها من جهة الجنوب إلا بعد مقتل ابن محرز سنة 1696. بالإضافة إلى ذلك كان على السلطان إحباط محاولات **آل النقسيس** استعادة سيطرتهم انطلاقا من تطوان، و**الخضر غيلان** بسط نفوذه على المناطق الشمالية، بالإضافة لمناوشات قبائل صنهاجة في الأطلس المتوسط وبني يزناسن في الشمال الشرقي.

ولعل أهم التحديات التي اعترضت المولى إسماعيل هو تدخل **أتراك الجزائر** لدعم الأطراف المتمردة. لذلك فإن عهد المولى إسماعيل شهد مواجهات عنيفة خلال العهد الإسماعيلي. فالخضر غيلان كان لاجئا لدى إيالة الجزائر وتمكن من استعادة السيطرة على الشمال بمؤازرتهم. كما انعكس الدعم التركي للقبائل الثائرة على محاولات السلطان الحفاظ على وحدة البلاد واستقرارها. يضاف إلى ذلك تفاقم مسألة الحدود بين المغرب والإيالة الشرقية بعد حملات المولى إسماعيل على تلمسان وناحية شلف، الأمر الذي اعتبره أتراك الجزائر خرقا لمعاهدة تافنا التي ترتبت عن الصراع الذي نشب فيما قبل بين السلطان مولاي محمد العلوي وباشاوات الجزائر. ورغم اعتراف العثمانيين بالنسب الشريف للمولى إسماعيل ألا أنهم وظفوه

لإثنائه عن التدخل في الجارة الشرقية. ففي رسالة من عثمان باشا صاحب الجزائر للمولى محمد بن الشريف (1635- 1664م)، ثم استغلال ألقاب الشرف والاستناد على الانحدار من البيت النبوي ليعاتبه على تحرشاته بتلمسان، حيث جاء في الرسالة: "نحن جئناك لتعمل معنا شريعة جدك وتقف عند حدك فما كان جدك يحارب المسلمين ولا يأمر بنهب المستضعفين. فإذا كان غرضك في الجهاد فرابط على الكفار الذين هم معك في وسط البلاد، وإن كان غرضك في الاستيلاء على دولة آل عثمان فابرز إليها واستعن بالرحمن الرحيم... وأما إيقاف نار الفتنة بين العباد فليس من شيم أهل البيت الأمجاد"[1]. لذلك فإن رسائل السلطان العثماني للمولى إسماعيل العلوي مزجت بين التهديد تارة، والتذكير بضرورة الانصراف لجهاد الإسبان باعتباره سليلا لبيت النبوة تارة أخرى.

لن تخرج العلاقات المغربية العثمانية، من جو التنافس والصراع إلا مطلع القرن الثامن عشر بالنظر للتحديات التي واجهت الجانبين، فمن جهة انشغلت الدولة العثمانية بحروبها مع روسيا، ومن جهة ثانية كان على السلطان العلوي التصدي التمردات الداخلية مما دفعهما في اتجاه نوع من التعاون والاعتراف المتبادل وانتهاء الصراع بالتوافق على الحدود المرسومة سلفا عند وادي تافنا.

بالموازاة مع محاولات إعادة الاستقرار في ظل سلطة مركزية قوية، كان على السلطان المولى إسماعيل نهج سياسة خارجية في العلاقة مع أوروبا على أسس جديدة جمعت بين ما هو عسكري دبلوماسي. نتج عن تلك السياسة تحرير الثغور الأطلنتية الخاضعة للإسبان، فتم استرجاع كل من :

- **المعمورة سنة 1681**: خضعت للاحتلال الاسباني سنة 1613، وحاول المجاهد العياشي تحريرها من قبل دون أن يتمكن من ذلك. استسلمت بعض حصار دام عدة أشهر اشترط معه الإسبان حضور السلطان كشرط للإجلاء، لتحمل منذ ذلك الحين إسم المهدية الذي أطلقه عليها السلطان المولى إسماعيل بنفسه.
- **العرائش سنة 1689:** سلمها المامون بن أحمد المنصور للإسبان سنة 1610 مقابل مساندته في صراعه مع إخوته على السلطة. تمكن المولى إسماعيل من استرجاعها بعد خمسة أشهر من الحصار.
- **أصيلا سنة 1690:** حررت بعد حصار دام سنة.

[1] الناصري، الاستقصا لأخبار دل المغرب الأقصى، ج. 7، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، طبعة جديدة، ص: 22.

- **طنجة**: تحول الخضر غيلان من مقاوم للاحتلال الانجليزي لطنجة إلى حليف للمحتل مع صعود العلويين، كما أن محاولات إجبار المولى الرشيد التوقيع على معاهدة تكسب احتلال طنجة صبغته القانونية باءت بالفشل. تم استردادها من الإنجليز سنة 1684بعد اثنين وعشرين عاما من الاحتلال.

فشلت محاولات السلطان الحثيثة لاسترجاع سبتة ومليلية لمناعة تحصيناتها. وقد دفع توتر العلاقات المغربية الإسبانية، بسبب استرجاع الثغور الساحلية، نحو التقارب مع فرنسا من خلال تبادل سفارات وتجديد معاهدات التبادل التجاري وحل مسألة الأسرى لدى الجانبين. لقد ساهمت مرونة السلطان وحنكته الدبلوماسية في إرساء علاقات متوازنة مع فرنسا لويس الرابع عشر رغم تأثرها باستمرار نشاط القرصنة. أما انجلترا فقد انعكس احتلالها لطنجة سلبيا على العلاقات البينية، إلا أن ذلك لم يمنع من عرض السلطان المساعدة على الملك جاك الأول إثر ثورة على ملكه بسبب إجباره الرعايا الإنجليز اعتناق الكاثوليكية.

ساهمت الحنكة الدبلوماسية للمولى إسماعيل العلوي في تأمين مدن الساحل ضد الهجمات الأوربية طيلة مدة حكمه. كما استعادت التجارة الخارجية نشاطها. ولعل مراقبة مداخيل التجارة البحرية والسيطرة على ثلثي موارد القرصنة وإحياء الطريق التجاري الصحراوي من أهم عوامل الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه العهد الإسماعيلي. إلا أن الصورة لم تكن دائمة الإشراق بالنظر لسنوات الجفاف والمجاعات والأوبئة التي تخللت المغرب إبان فترات متفرقة من عهده، مما خلف أزمات اجتماعية زاد من حدتها السياسة الضريبية المتشددة التي نهجها السلطان.

وإذا كان جيش العبيد قد شكل ركيزة أساسية من ركائز الحكم العلوي خلال العهد الإسماعيلي، فإن عودة معضلة تداول السلطة بعد وفاة السلطان سنة 1727 زاد من حدة الأزمة، حيث تحول الجيش من آلية للأمن والضبط إلى أداة للتخريب والتصدع، الشيء الذي كانت له انعكاساته الوخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ولن يستعيد المغرب عافيته الاقتصادية واستقراره السياسي إلا بعد تولية السلطان **سيدي محمد بن عبد الله** السلطة سنة 1757؛ بعد ثلاثين سنة من التطاحن كان فيها الجيش وأبناء السلطان والقبائل أطرافه الأساسية. وقد سجل صاحب الاستقصا المؤرخ الناصري مدى التوافق حول بيعته، فبتعبيره "الناس سئموا من الهرج والفتن، وأعياهم التفاقم والاضطراب، وملوا الحرب وملتهم" (الناصري، الاستقصا، ج8، ص3)

ثانيا. سيدي محمد بن عبد الله: بين الإصلاح والانفتاح

نشأ **سيدي محمد بن عبد الله** في ظرفية سياسية سمتها الفتن الناتجة عن أزمة ولاية العهد إثر وفاة السلطان المولى إسماعيل. فلا شك أن لمحن المرحلة دور كبير في نسج معالم شخصية سلطان جمعت بين العلم والحنكة السياسية وبعد النظر. تلقى تربية خاصة تحت إشراف جدته **خناتة بنت بكار** السلطانة العالمة، كما تلقى علوم الدين واللغة على يد كبار علماء عصره، كما عرف عنه تصوفه وانتماؤه للطريقة الناصرية. راكم السلطان سيدي محمد بن عبد الله خبرة أثناء ولايته على مراكش (1744- 1757)، حيث أعاد لها الأمن والاستقرار، فنشطت الحركة الاقتصادية من جديد، وبات في عهد ولايته ميناء أسفي أهم ميناء في المغرب مما عكس اهتمامه بالتجارة البحرية منذ وقت مبكر. ولعل أبرز تحدي واجهه السلطان بداية عهده هو المشاكل الناتجة عن نشاط القرصنة، فمن أجل تحجيم هذا الأخير استهدف الفرنسيون ثغري سلا والعرائش بهجوم بالمدفعية نتج عنه خسائر كبيرة تطلبت أعمال ترميم؛ خاصة في العرائش التي استقر فيها السلطان سنة كاملة من أجل الإشراف على إعادة إعمارها بشكل مباشر. وفي سنة 1769 حرر ثغر البريجة (الجديدة لاحقا) من البرتغال.

1. سياسة الإصلاح

مكنت تجارب سيدي محمد بن عبد الله، سواء في مراكش أو أسفي، من بلورة رؤية إصلاحية نابعة من سبر عميق لمواطن الخلل. فكان أول إجراء اتخذه السلطان الجديد هو الاستمرار في سياسة أبيه المولى عبد الله الساعية إلى التخلي عن جيش العبيد والعودة إلى التنظيم القبلي القائم على التوازن بين العناصر العربية والأمازيغية، كما استعان بالأتراك لتطوير جهاز المدفعية ولتدريب الجيش، وعزز ذلك بسلسلة من الإصلاحات مست الإدارة والمجال المالي والاقتصادي والقضاء والتعليم.

- **الإصلاح الإداري**

تم تجديد الجهاز المخزني وإعادة تنظيمه بشكل انسجم مع سياسة الانفتاح التجاري على الأوربيين؛ فأحدث منصب وزير البحر، وأعاد تنظيم جهاز الجبايات في الموانئ والمدن الكبرى، فأسندت مهمة تنظيم استخلاص مداخيل الموانئ لأمين الأمناء. أما على المستوى المركزي فقد تمت المحافظة على التقاليد المخزنية المتوارثة عن السعديين مع إدخال بعض التعديلات عليها، حيث أصبح مستشار السلطان وزيرا أولا. فيما يخص المستوى الإقليمي؛ فقد

حرص في تعيينه للقواد على الأخذ بعين الاعتبار مدى القبول الذي يحظون به في صفوف الساكنة المولون عليها، مما منح القبائل بعض الاستقلالية التي أتاحت المجال لخلق نوع من الاستقرار مكنه من التفرغ لسياسته البحرية في العلاقة بالخارج.

- **الإصلاح المالي والاقتصادي**

وازنت السياسة المالية والاقتصادية على عهد سيدي محمد بن عبد الله بين تنشيط التجارة الخارجية وتنظيم التجارة الداخلية على أسس جديدة، مما كان له دور كبير في تجنيب البلاد أزمة مالية واقتصادية رغم سنوات الجفاف والمجاعة التي اجتاحت البلاد مابين سنتي 1776 و1782. لذلك كان أول إجراء اتخذه السلطان هو فرض ضريبة المكس على السلع والمواد الفلاحية المارة بأبواب المدن، كما أقر تبادل فائض الإنتاج الفلاحي بالأسلحة والأدوات التقنية. لقد أتاح السماح بمقايضة فائض القمح داخليا، وأخذ مقابله نقدا خارجيا في تنشيط التجارة؛ مما أدى إلى خلق حركية مالية جعلت الفلاحين قادرين على أداء الضرائب رغم الأزمة، الشيء الذي انعكس على خزينة الدولة بالإيجاب. لذلك لم تتأثر رواتب الجنود خلال فترات المجاعة، وتمكن التجار من أخذ سلفات صغيرة لاستيراد المواد الغذائية من أوربا، إذ ساهمت تلك الإجراءات في تدبير سلس للأزمة وخلقت حدا أدنى من الانتعاش الاقتصادي انعكس على الدولة والمجتمع رغم تمردات بعض القبائل من حين لآخر.

- **الإصلاح على مستوى التعليم والقضاء**

اعتبر السلطان سيدي محمد بن عبد الله أن إصلاح القضاء جزء لا يتجزأ من إصلاح الدولة. ورغم الاستمرار في اعتماد المذهب المالكي كمذهب رسمي للدولة، فإن الاجتهادات الفقهية التي اقترحها السلطان كان فيها انفتاح كبير على بقية المذاهب رغم الأخذ بالعقيدة السلفية والدعوة للأخذ بظاهر النص. وتعكس مختلف الظهائر التي أصدرها هاجس تحجيم تسلط وطمع القضاة والولاة والحد من نفوذ الفقهاء، وعنايته بالجانب الاجتماعي خاصة قضاء الأسرة. في هذا الصدد تم إصدار مجموعة من النصوص التشريعية كان الهدف منها حماية الحقوق المالية للنساء من مثل منع توكيل المرأة لزوجها في المطالبة بحقوقه، ومنع سجن المُستدينين من الفئات الهشة.

أما التعليم؛ فقد اقتصر فيه الإصلاح على إعادة تنظيمه وضبط برامجه على مرحلتين. مرحلة تعليم إجبارية للصبيان يتلقى فيها المتعلمون الحد الأدنى من علوم الدين، ثم مرحلة لاحقة يترك فيها للمشرف على تعليمهم مهمة انتقاء المؤهلين منهم للاستمرار في الارتقاء في مدارج العلم ، فيما ينصرف المتخلفون منهم لامتهان حرفة من الحرف. ولم يتأثر التعليم كثيرا

بالإصلاحات في اتجاه الانفتاح على العلوم الحديثة؛ حيث اقتصر على علوم القرآن والفقه والأخذ بآراء وفتاوى الأقدمين، مع منع تدريس علم الكلام والمنطق والفلسفة، منسجما في ذلك مع سياق زمن سمته الركون للتقليد والمحافظة.

2. الانفتاح والعلاقات مع الخارج

على قدر اهتمام السلطان سيدي محمد بن عبد الله بإرساء سياسة سمتها الانفتاح الدبلوماسي والتجاري على **أوربا**، بقدر ما كان صارما في مواجهة محاولاتهم إعادة النفوذ والسيطرة على الثغور الساحلية. تجلى ذلك من خلال سياسة بحرية دفاعية قامت على الاهتمام بصناعة السفن قصد خلق أسطول بحري يضاهي في قوته الأساطيل الأوربية. وكامتداد لسياسته البحرية سواء في شقها التجاري أو الحربي؛ حضيت صناعة السفن وترميمها بعنايته الخاصة؛ فأمر ببناء عدد من السفن في ميناء تطوان كان لها دور كبير في إمداد البلاد بالأسلحة، وأنشأت سفينة حربية بسلا مكونة من طابقين.

لقد كان لثغري سلا والرباط أهمية كبرى في بناء وترميم السفن اعتمادا على الأجهزة التقنية التي أدخلها الأوربيون إلى المغرب، وأحيانا كانت ترسل السفن إلى انجلترا من أجل الترميم كما هو الشأن بالنسبة لسفينة المستاري. ناهيك عن العناية بالموانئ الأطلنتية وتحصينها بالمدافع؛ كطنجة والعرائش وسلا والرباط. وبهذا الصدد اختُصَّت الصويرة بحامية فرنسية من 250 جندي استقدمهم سيدي محمد بن عبد الله سنة 1784. بالموازاة مع ذلك جعل من نشاط القرصنة مؤسسة رسمية تخضع لإشراف الدولة المباشر. كما اهتم بحل مسألة الأسرى الأوربيون بالمغرب. ومن أجل الحد من نفوذ التجار الأجانب ومراقبة نشاطهم أسس ميناء جديدا بالصويرة. وتعتبر مدينة الصويرة تجسيدا لمشروع السلطان في جعل المغرب في قلب التحولات التجارية العالمية التي بات معها المحيط الأطلسي بوابته الرئيسية خاصة بعد تراجع التجارة الصحراوية.

شكلت السياسة البحرية، سواء في أبعادها التجارية أو الدبلوماسية، أحد ركائز سياسة الانفتاح على الخارج سواء تعلق الأمر بالغرب الأوربي أو العالم الإسلامي. فمن جهة؛ حرص على تمتين علاقاته الدبلوماسية بالأوربيين ومن جهة ثانية توطدت العلاقات مع الدولة العثمانية رغم استمرار التوتر مع أتراك الجزائر. فيما يخص أوربا حضيت الدانمارك بحصة الأسد من جملة الاتفاقيات الدبلوماسية والتجارية التي عقدها المغرب مع الخارج. كانت أول معاهدة سنة 1751؛ جددت فيما بعد سنوات 1753و1757. سمح السلطان بمقتضاها للدانمارك بإنشاء شركة تجارية بالمغرب احتكرت التجارة بالساحل الأطلسي لأربعين سنة. كان لهذه الشركة

فضل إدخال الشاي والسكر والأسلحة للمغرب بأثمنة تفضيلية مقابل الزيت والجلد والشمع ومختلف السلع المغربية التي بيعت في أوربا بنسبة أرباح وصلت لسبعين بالمائة. أما السويد فقد حصلت بمقتضى معاهدة سنة 1763 على امتياز إسقاط الضرائب عن تجارها وقناصلها باستثناء المكس، في حين منحت معاهدة سنة 1773 للبرتغال حق التصدير والاستيراد بالمطلق في الموانئ المغربية مع حق استقرار تجارها بأي ميناء منها. أما فرنسا وانجلترا فقد عرفت العلاقات معهما مدا وجزرا تأثر بالتحولات السياسية الداخلية في كلا البلدين.

كان السلطان المولى عبد الله على وعي بالتحولات الدولية للمرحلة، وكذا بالتغيرات التي شهدتها أوربا منذ الثورة الانجليزية ثم الفرنسية، دون أن ننسى ثورة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ كان المغرب من أوائل الدول المعترفة باستقلالها. وتترجم اتفاقية الصداقة الموقعة سنة 1786 عراقة العلاقات بين البلدين. ولعل أهم اتفاقية شهدها المغرب آنذاك هي اتفاقيته مع فرنسا لويس السادس عشر سنة 1777 حول إلغاء الرق بين رعايا البلدين المسلمين والمسيحيين.

فيما يخص **العالم الإسلامي؛** فعلى الرغم من استمرار التوتر مع أتراك الجزائر، فإن العلاقات العثمانية المغربية في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله اتخذت منحى التقارب والتعاون المتبادل في إطار رابطة الأخوة الإسلامية. ولعل الخلل في ميزان القوى بين العالم الإسلامي والغرب الأوربي داخل حوض البحر الأبيض المتوسط كان عاملا حاسما ساهم في تخفيف حدة الصراع القائم على مشروعية الزعامة الدينية في إطار الخلافة. فحروب الدولة العثمانية مع روسيا شرقا والتدافع غير المتكافئ بين المغرب وأوربا غربا؛ وجه العلاقات في اتجاه التعاون المتبادل. اتخذ هذا التعاون أشكالا متعددة تمثلت في تبادل عدة سفارات، لعل سفارة **ابن عثمان المكناسي** أبرزها، ثم عمليات افتداء الأسرى العثمانيين والمغاربة إضافة للتعاون العسكري والمالي. وقد أثارت سياسة السلطان الإسلامية حفيظة القوى المسيحية الشيء الذي دفعها لمراقبة السفن المغربية المتوجهة شرقا عبر مضيق جبل طارق.

لقد سعى السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى إخراج المغرب من براثن أزمة أصابت الدولة والمجتمع بالوهن. حيث نجحت سياسته المُزاوِجة بين الإصلاح الداخلي والانفتاح الدبلوماسي على الخارج في إعادة التوازن. إلا أن نجاعة مناوراته للأوربيين لم تحل دون تغلغل نفوذهم في المغرب، حيث كانت الامتيازات التجارية التي منحت لهم مقدمة لأخرى لاحقة كان لها آثار سلبية على سيادة المغرب فوق أراضيه.

خلاصة

عملت الدولة العلوية منذ انطلاقها من تافيلالت على توحيد المجال المغربي في ظل سلطة مركزية قوية مع التصدي للنفوذ الأوربي المتنامي عبر الأطلسي منذ القرن السادس عشر. ورغم سعي كل من السلطانين المولى إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله الحفاظ على هيبة المغرب السياسية وخلق التوازن في العلاقات مع الأوربيين، إلا أن جملة من الإكراهات الداخلية حالت دون تحقيق تلك المساعي نتائجها المرجوة على المدى البعيد. فوقوع عهدهما بعد أزمات سياسية طويلة ارتبطت بأزمة ولاية العهد والصراع بين الزعامات القبلية من أجل اقتسام مناطق النفوذ من جهة، وعدم التوازن بين مداخيل بيت المال ومتطلبات الدولة للقيام بمهامها وما ترتب عن ذلك من توتر في العلاقات بين الدولة والمجتمع من جهة ثانية، إضافة إلى توالي المجاعات والأوبئة وثقل السياسات الضريبية، كل ذلك ساهم في إعاقة الاستمرارية المطلوبة التي تسمح بإرساء بنيات متجذرة ذات امتداد اقتصادي واجتماعي. وقد أدت الأزمة العميقة التي دخلها المغرب مباشرة بعد وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1790 إلى عودة مشهد الفوضى والانقسام من جديد في ظل تباين واضح بين ضفتي المتوسط، مما أذن ببداية مرحلة جديدة بات فيها المغرب في قلب التنافس الامبريالي لاقتسام مناطق النفوذ شمال إفريقيا.

بيبلوغرافيا للاستئناس

المصادر

- الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الضعيف: تاريخ الدولة السعيدة. تحقيق أحمد العماري. دار المأثورات، الرباط، الطبعة الأولى، 1986.
- الناصري (أحمد خالد)،الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى.

المراجع باللغة العربية

- جماعة من المؤلفين. تاريخ المغرب تحيين وتركيب. تحت إشراف محمد القبلي. المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب. الرباط، 2011.

- حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ. الجزء الثالث. دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1994.
- الخديمي (علال)، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1847- 1851). دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006.

المراجع باللغة الفرنسية

- Miège (J.L), Le Maroc et L'Europe (1830-1094). Press Universitaire, Paris, 1961.
- Rivet (Daniel), l'Histoire du Maroc de Moulay Idrîs à Mohammed VI. Fayard, 2012.